

مع ذلك، فإنَّ الشرطية المضادَّة لحدوث الفعل لا تختلف عن
 مقطوع من سردية مصطنعة، إلاَّ لأنَّ المرسل إليه في الحالة الأولى يكونُ
 مدعواً إلى التعاضد بفعالية أكبر في تفعيل النص الذي يكون قد طرح
 عليه، وذلك في سبيل أن يبني بذاته بصورة عَرَضِيَّة، القصة التامة التي
 يقترحها عليه مضادَّ حدوث الفعل. ولسوف نتفحَّص، في المقاطع التالية،
 آخِذِينَ في الاعتبار نموذجاً لنصِّ سرديِّ ممثَّل في الرسم ٢، بعضاً من
 الحالات التي تكون فيها نصوص غير سردية. وفي ظاهر الأمر، ينبغي لنا
 أولاً ندرج هذه الأخيرة في إطار النموذج المقترح نفسه. ولكننا، سوف
 يتبيَّن لنا أنه من الممكن توسيع النص غير السردية، بغاية أن يُحوَّل إلى
 نصِّ سردي، وذلك بأن يُجرى فيه تحقيق بعض من الإمكانيات التي
 يتضمنها.

وهذا مما يقنعنا بصحة مشروعنا. فلما كانت النصوص السردية
 أعقد، وأغنى بالمسائل سيميائياً، استوجب أن تكون أكثر نتاجاً و «إقراضاً». وقد
 يجوز التساؤل، ههنا عن سبب الإحجام عن اختبار بعض المبادئ
 النظرية مطبَّقة على حصص نصية أوسع، طالما أنَّ النقد يحفل بالكثير من
 النظريات النصية التي تفيض بالتحليلات التي تطاول حصصاً نصية أكثر
 تفصيلاً وأوسع مما اخترناه؟ لا شكَّ أنَّ الاشتغال على نصوص موجزة
 مما يسهل إنشاء نظريات مصوغة تهدف إلى وضع إمكانيات في
 الحساب التكويني. غير أن ذلك ليس ما نرمي إليه.

إذاً، سوف نجهد في اتِّباع مسار معاكس، فلوَّماً يؤول ذلك ثماره.
 وعلى هذا النحو، قد نطلق اقتراحات نظرية نسعى إلى التثبُّت منها تالياً،
 من خلال نصِّ سرديِّ يكون، على قِصره، شديد التعقيد ويطرح سلسلةً
 من التحديات في وجه الصياغة النظرية الأساسية والبدئية.